

Distr.: General  
31 March 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي

تقرير من إعداد الأمانة

ملخص

هذا التقرير مكمل للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2022/3). ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بهيئات مكافحة الفساد الوقائية والبرامج التشغيلية والتدريبية في القطاع العام (الفقرة 2 من المادة 6 والفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية)، والمشتريات العمومية ومتطلبات التدريب للموظفين المسؤولين عنها (الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية)، وأنشطة التوعية وبرامج تثقيف الجمهور (الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية)، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8، والفقرتان 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية) والمشتريات العمومية (الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية)، من جانب المجموعات الإقليمية للدول الأطراف قيد الاستعراض في الدورة الثانية لألية استعراض تنفيذ الاتفاقية.

\* CAC/COSP/IRG/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

210422 210422 V.22-01818 (A)



## أولاً- مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات تكميلية، مرتبة حسب المناطق الجغرافية، للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2022/3). ويقيم هذا التقرير لمحة عامة عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والملاحظات فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 2 من المادة 6؛ والفقرة 1 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرة 1 من المادة 9؛ والفقرة 1 من المادة 13؛ والفقرتين 5 و6 من المادة 52، من الاتفاقية<sup>(1)</sup>. ويستند التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية النهائية وتقارير الاستعراضات القطرية بشأن الاستعراضات البالغ عددها 58 استعراضاً التي أُنجزت حتى 28 شباط/فبراير 2022، بما فيها 19 استعراضاً أُنجزت لمجموعة الدول الأفريقية، و17 لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و10 لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و6 لمجموعة دول أوروبا الشرقية، و6 لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(2)</sup>. ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً بل يحاول تقديم ملخص للمعلومات المتاحة في الاستعراضات القطرية التي أُنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

2- واختير موضوعان من التقرير المواضيعي لتناولهما بمزيد من التحليل على أساس إقليمي، وهما: تعزيز التعليم والتدريب والتوعية (الفقرة 2 من المادة 6؛ والفقرة 1 من المادة 7؛ والفقرة 1 من المادة 9؛ والفقرة 1 من المادة 13، من الاتفاقية)، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية والمشتريات العمومية (الفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرة 1 من المادة 9؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52، من الاتفاقية).

3- وقد سُلط الضوء على هذه المواضيع أيضاً في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021، وفي عدة قرارات لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية<sup>(3)</sup>. وعلى وجه الخصوص، طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف، في قراره 10/6 المعنون "التعليم والتدريب في سياق مكافحة الفساد"، أن تعزّز وتتخذ أنشطة تعليمية وبرامج تدريب مهنية بشأن منع الفساد، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، وأبرز المؤتمر، في قراره 8/9 المعنون "تعزيز التعليم والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد"، الدور الأساسي للتعليم في مكافحة الفساد والوظيفة الوقائية للتوعية والتعليم والتدريب في تنفيذ الاتفاقية.

4- كما سُلط الضوء في عدد من قرارات المؤتمر على أهمية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات<sup>(4)</sup>. ومؤخراً، شجع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"، على الاستفادة من تلك التكنولوجيات في توعية الجمهور وتشجيع الشفافية وإبلاغ الناس في مجالات مثل المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية والإفصاح عن الموجودات والمصالح.

(1) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في جميع أجزاء التقرير إلى البلدان التي استُخدمت كأمثلة توضيحية للممارسات الجيدة.

(2) تستند البيانات الواردة في هذا التقرير إلى الخلاصات الوافية التي أُنجزت حتى 16 آذار/مارس 2022.

(3) انظر قرارات المؤتمر 2/3 و3/4 و4/5 و5/5 و5/6 و6/6 و2/7 و6/7 و8/7 و5/8 و8/8 و13/8 و4/9 و6/9.

(4) انظر قراري المؤتمر 6/7 و6/8.

## ثانياً - تنفيذ أحكام مختارة من الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية

### ألف- تعزيز التعليم والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد (الفقرة 2 من المادة 6؛ والفقرة 1 من المادة 7؛ والفقرة 1 من المادة 9؛ والفقرة 1 من المادة 13، من الاتفاقية)

5- تقضي الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية بأن تزود الدول الأطراف موظفي هيئات مكافحة الفساد الوقائية بما قد يحتاجون إليه من تدريب للاضطلاع بوظائفهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأطراف، بموجب الفقرة 1 من المادة 7، أن تسعى إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تتسم، في جملة أمور، بأنها تشجع على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين المستخدمين المدنيين من الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، وتوفير لهم التدريب المتخصص من أجل إكفاء وعيهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم. فضلاً عن ذلك، ينبغي للدول الأطراف أن تنشئ نظم اشتراء شفافة وموضوعية تتناول، في جملة أمور، الاحتياجات التدريبية لموظفي المشتريات، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 9. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير مناسبة لتشجيع الأفراد والجماعات ممن لا ينتمون إلى القطاع العام على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، بما في ذلك من خلال أنشطة إكفاء الوعي وبرامج تثقيف الناس، وفقاً للفقرة 1 من المادة 13.

6- ويركز التحليل الوارد في هذا التقرير على التوصيات التي تتصل مباشرة بتعزيز التثقيف والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد. وبناء على ذلك، لا تشمل الممارسات الجيدة التي تم تحديدها سوى الممارسات المتصلة بتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد للموظفين العموميين، وأنشطة التوعية، وتثقيف الجمهور.

7- وفيما يتعلق بالبيانات التجميعية عن الأحكام التي يتناولها هذا القسم بالتحليل، صدر أكبر عدد من التوصيات (ومجموعها 42 توصية) بشأن الفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية. وقد تلقت غالبية الدول الأطراف (35 دولة من أصل 58) توصيات بشأن هذا الحكم. وفيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية، صدر ما مجموعه 14 توصية. فضلاً عن ذلك، تلقت 12 دولة طرفاً توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية. وأظهر التحليل أن 10 من الدول الأطراف الـ 12 التي تلقت توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 9 تلقت أيضاً توصيات بشأن الفقرة 2 من المادة 6 أو الفقرة 1 من المادة 7، بما يشير إلى وجود صلة بين أحكام الاتفاقية المتعلقة بتدريب فئات الموظفين العموميين.

8- وصدر ما مجموعه 13 توصية بشأن التوعية والتثقيف فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 13. وقد يفسر الطابع الواسع للتدابير التي يمكن للدول الأطراف تنفيذها للامتثال لذلك الحكم قلة عدد التوصيات المتعلقة به. وقد استبين بشأنه عدد كبير من الممارسات الجيدة مقارنة بالمواد الأخرى التي جرى تحليلها.

9- وتقدم الجداول والأشكال التالية لمحة عامة عن البيانات المذكورة أعلاه.

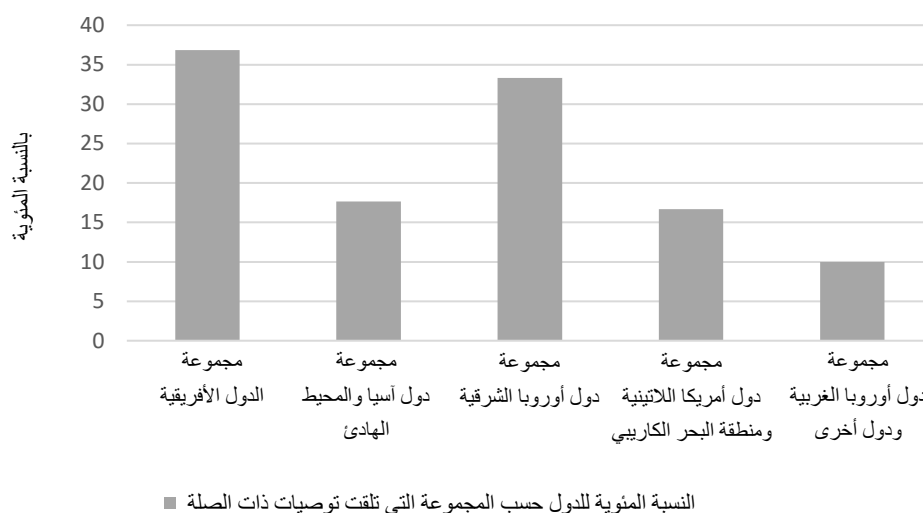
#### الجدول 1

#### التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 2 من المادة 6، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	7	7	37
17	3	3	18
6	2	2	33
6	1	1	17
10	1	1	10

## الشكل الأول

النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ  
الفقرة 2 من المادة 6



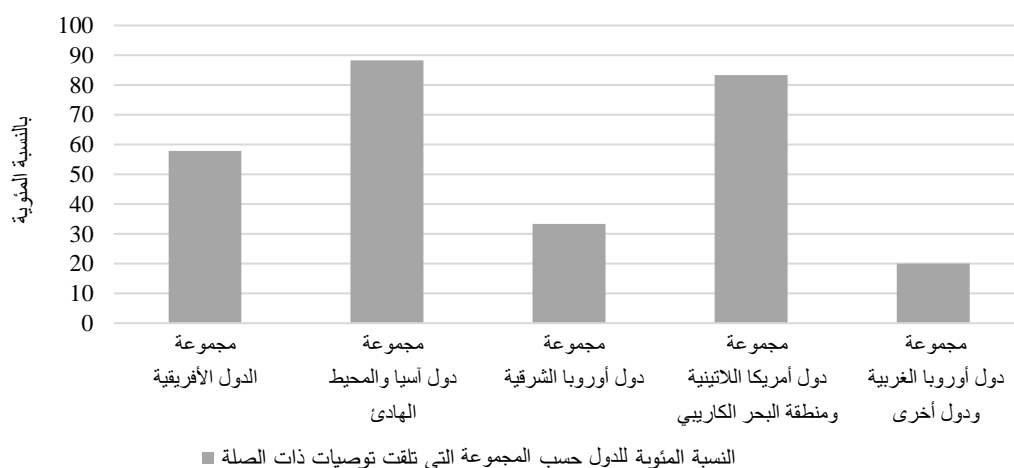
## الجدول 2

التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 من المادة 7، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	عدد الدول التي تلقت استعراضاتها توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	11	13	58
17	15	17	88
6	2	3	33
6	5	5	83
10	2	4	20

## الشكل الثاني

النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 1  
من المادة 7



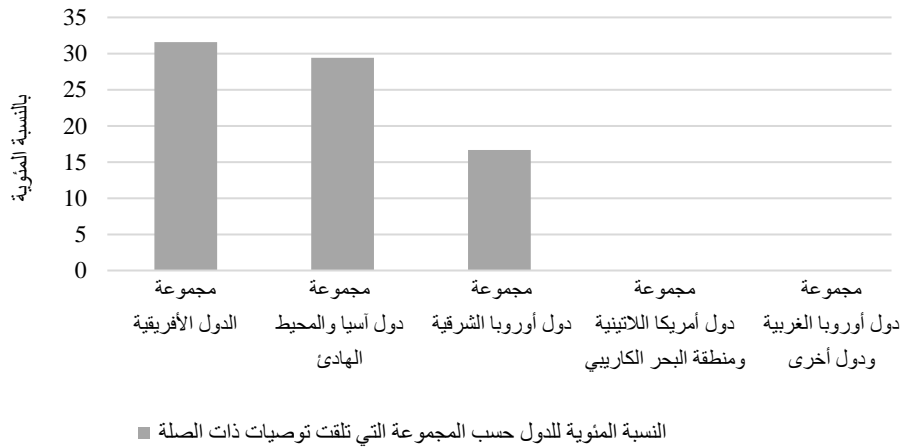
## الجدول 3

## التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 من المادة 9، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	6	6	32
17	5	5	29
6	1	1	17
6	0	0	0
10	0	0	0

## الشكل الثالث

## النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 1 من المادة 9



## الجدول 4

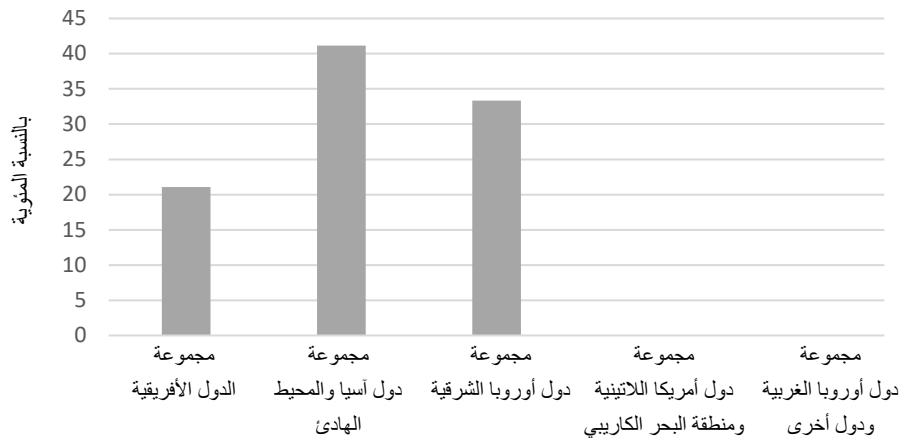
## التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 من المادة 13، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	4	4	21
17	7	7	41
6	2	2	33
6	0	0	0
10	0	0	0

## الشكل الرابع

النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ

الفقرة 1 من المادة 13



10- وُحِدت ثلاث ممارسات جيدة فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 6 (اثنان في مجموعة الدول الأفريقية وواحدة في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ وُحِدت أربع فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 7 (ثلاث في مجموعة الدول الأفريقية وواحدة في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ وسبع بشأن الفقرة 1 من المادة 13 (ثلاث في مجموعة الدول الأفريقية، واثنان في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وواحدة في كل من مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ولم يحدد المستعرضون أي ممارسات جيدة فيما يتعلق بالتدريب المتخصص للموظفين المسؤولين عن المشتريات العمومية بموجب الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية.

## مجموعة الدول الأفريقية

11- تلقت 7 من الدول الأفريقية الـ 19 المشمولة بهذا التقرير توصيات بشأن الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية فيما يتعلق بالحاجة إلى أنشطة التدريب وبناء القدرات لكي يتمكن موظفو هيئات مكافحة الفساد الوقائية من أداء وظائفهم بفعالية. ومن بين تلك الدول، تلقت اثنان توصيات بمواصلة الاستثمار في التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي وبرامج التبادل وإجراء تقييم مقارن للممارسات الجيدة مع البلدان الأخرى.

12- واعتبر الخبراء المستعرضون التدريب والدعم المقدمين للمهنيين الممارسين وللموظفين المعنيين بالأخلاقيات في جنوب أفريقيا ممارسة جيدة. ومن الممارسات الجيدة الأخرى التي وُحِدت فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 6 إنشاء إدارة التثقيف المجتمعي التابعة لمكتب منع الفساد ومكافحته في جمهورية تنزانيا المتحدة.

13- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية، تلقت غالبية الدول الأفريقية (11 من أصل 19) المشمولة بهذا التقرير توصيات. وكانت اثنتا عشرة توصية من التوصيات الصادرة لتلك الدول تتعلق بالحاجة إلى اعتماد أو تعزيز إجراءات التدريب المتخصص للموظفين العموميين في مجال مكافحة الفساد. وتناولت أربع توصيات على وجه التحديد الحاجة إلى توفير التدريب المناسب للأفراد الذين يشغلون مناصب تعتبر عرضة للفساد. وإضافة إلى ذلك، تلقت ثلاث دول توصيات بتوفير التدريب المستمر للموظفين العموميين بشأن مخاطر الفساد الملازمة لأداء واجباتهم. وكانت إحدى الدول تقترح إلى التدريب بشأن تضارب المصالح، وأوصى الخبراء المستعرضون بتوسيع نطاق التدريب المتخصص في مجال مكافحة الفساد ليشمل ذلك الموضوع.

- 14- ومن حيث الممارسات الجيدة، أثنى المستعرضون على برامج التدريب المتخصص بشأن الشفافية ومنع الفساد التي تقدمها الجزائر وجنوب أفريقيا وزمبابوي بانتظام للعاملين في الخدمة المدنية.
- 15- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، أوصى الخبراء المستعرضون بأن تستحدث ست دول أو تحسّن برامج لتلبية الاحتياجات التدريبية لموظفي المشتريات. وفي بعض الحالات، لم تصدر توصيات بشأن تدريب الموظفين المسؤولين عن المشتريات العمومية لأن المستعرضين ركزوا على جوانب أخرى من ذلك الحكم. وفي حالات أخرى، صدرت توصيات أعم. فعلى سبيل المثال، وجد المستعرضون أنه، من بين تحديات أخرى، لم تكن توجد في دولتين إجراءات راسخة لتدريب موظفي المشتريات. وصدرت توصيات واسعة لتعزيز فعالية نظم المشتريات.
- 16- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز أنشطة التوعية وبرامج تثقيف الجمهور عملاً بالفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية، تلقت أربع دول أفريقية توصيات بشأن ذلك الحكم. وأشارت غالبية الدول في هذه المجموعة الإقليمية إلى أنها تقدم للجمهور مجموعة من برامج التثقيف وحملات التوعية. بيد أن المستعرضين لاحظوا وجود جوانب قصور في نطاق تلك التدابير. وفي هذا الصدد، صدرت توصيات "تأمة"، مثل تعزيز المشاركة النشطة للأفراد والجماعات من غير المنتمين للقطاع العام وتوسيع نطاق حملات التوعية بمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، صدرت توصية للحث على إنشاء برامج تعليمية في المدارس والجامعات بشأن مكافحة الفساد، لدولة واحدة أعربت عن اهتمامها بهذه البرامج.
- 17- وُحُدَّت في مجموعة الدول الأفريقية ثلاث ممارسات جيدة تتعلق بالفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية. وأثنى الخبراء المستعرضون على الجهود التي تبذلها موزمبيق لإنشاء مراكز لمكافحة الفساد، وإطلاق مسابقات طلابية، وتوفير التدريب على مكافحة الفساد للمعلمين في المدارس المحلية. وأثنى أيضاً على وضع منهجية لقياس الفساد في مصر، وإطلاق حملة "لا تدفع رشوة" في سيراليون.

### مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ

- 18- من بين دول آسيا والمحيط الهادئ الـ 17 التي تناولها هذا التقرير بالتحليل، قدمت 6 دول معلومات عن التدريب المتخصص لموظفي هيئات مكافحة الفساد الوقائية (الفقرة 2 من المادة 6). وتلقت ثلاث دول توصيات ترمي إلى تعزيز استقلال وفعالية هيئات مكافحة الفساد الوقائية فيها، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المادية الكافية والتدريب المتخصص للموظفين.
- 19- وخلص الخبراء المستعرضون إلى أن مختلف أشكال التدريب المهني والمتخصص المستمر الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة تشكل ممارسات جيدة في تنفيذ الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية.
- 20- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز التثقيف والبرامج التدريبية والوعي بمخاطر الفساد لدى الموظفين العموميين، تلقت 15 دولة من دول آسيا والمحيط الهادئ المشمولة بهذا التقرير توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية. وكانت غالبية التوصيات مركزة على الحاجة إلى اعتماد إجراءات لاختيار الأفراد وتدريبهم لشغل الوظائف العامة التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة. ولاحظ الخبراء المستعرضون أن هذه الإجراءات غائبة في 12 دولة. وأفادت إحدى الدول بأن مؤسسات عامة مختلفة لديها تقدم برامج تدريبية للعاملين في الخدمة المدنية، غير أن تلك المؤسسات لا توفر تدريباً متخصصاً في مكافحة الفساد. وصدرت توصية في هذا الصدد. وتلقت دولتان توصيات بتعزيز تدابيرهما الرامية إلى منع تضارب المصالح وكشفه، بما في ذلك من خلال تطوير التدريب المتخصص للموظفين العموميين.
- 21- وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة التي حُدَّت بشأن الفقرة 1 من المادة 7، أثنى على التدابير التي اتخذتها ماليزيا للتخفيف من مخاطر الفساد، بما في ذلك من خلال التدريب المحدد الغرض للموظفين.

22- وأشارت 6 دول من أصل 17 دولة في هذه المجموعة الإقليمية صراحة أثناء استعراضاتها إلى أن لديها تدريباً متخصصاً للموظفين المعنيين بالمشتريات العمومية على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، وأن ذلك التدريب توفره في معظم الحالات لجان المشتريات المحلية أو معاهد التدريب الخاصة بالإدارة العامة. وبالنسبة لدولتين من تلك الدول، صدرت توصية بتعزيز التدابير التي تنظم الاحتياجات التدريبية لموظفي المشتريات. ولم يصدر الخبراء المستعرضون توصيات للدول الأخرى في هذه المجموعة. وأبلغت دولة واحدة بأنها وضعت مشروع قانون للمشتريات من أجل تعزيز نزاهة عملية الاشتراء وشفافيتها، بما في ذلك من خلال التدريب المتخصص لموظفي المشتريات. وصدرت توصية باعتماد مشروع القانون المذكور.

23- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية، تلقت سبع دول من آسيا والمحيط الهادئ توصيات بتعزيز أنشطة التوعية وبرامج تثقيف الجمهور. وبتحديد أكثر، لاحظ الخبراء المستعرضون أنه لم تقدّم تفاصيل عن أنشطة التوعية وبرامج التثقيف، وأنه يلزم تعزيز مشاركة الأفراد والجماعات من غير المنتمين للقطاع العام في جهود مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، صدرت توصيات بمواصلة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك من خلال برامج تثقيف الجمهور. وأشارت إحدى الدول إلى أنها وضعت منهجاً دراسياً بشأن مكافحة الفساد للمدارس الابتدائية والثانوية. وفي تلك الحالة، صدرت توصية بالنظر في وضع مناهج دراسية بشأن مكافحة الفساد للجامعات.

24- وحددت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ممارستين جديتين تتعلقان بأنشطة التوعية والتثقيف بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية. وأشاد الخبراء المستعرضون بالأنشطة التثقيفية المستمرة، بما فيها نوادي النزاهة والمسابقات الطلابية في سري لانكا، والتدريب المتخصص للصحفيين الاستقصائيين في دولة فلسطين.

### مجموعة دول أوروبا الشرقية

25- من بين دول أوروبا الشرقية الست المشمولة بهذا التقرير، تلقت دولتان توصيات بشأن تدريب موظفي هيئات مكافحة الفساد الوقائية بموجب الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية. وكانت تلك التوصيات تتعلق بالحاجة إلى تزويد هيئات مكافحة الفساد الوقائية بموظفين متخصصين وبالتدريب الكافي.

26- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية، تلقت اثنتان من دول أوروبا الشرقية المشمولة بهذا التقرير توصيات. فإحدى تلك الدول لم تكن قد وضعت إجراءات لاختيار وتدريب وتناوب الأشخاص الذين يشغلون مناصب تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، وصدرت توصية في ذلك الصدد. وفي حالة الدولة الأخرى، أفادت الدولة بوجود برامج تدريب على مكافحة الفساد للموظفين العموميين، بيد أن الخبراء المستعرضين لاحظوا أن تلك البرامج لا تتناول موضوع تضارب المصالح. وصدرت توصية بشأن الحاجة إلى تدريب متخصص حول هذا الموضوع.

27- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، تلقت إحدى دول أوروبا الشرقية توصية بإذكاء وعي موظفي المشتريات العمومية بمخاطر الفساد وتزويدهم بالتدريب على إدارة تلك المخاطر.

28- وتلقت دولتان من دول أوروبا الشرقية توصيات تتعلق بأنشطة التوعية وبرامج تثقيف الجمهور بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية. وأفادت إحدى الدول بأنها أنشأت برامج تثقيفية على مختلف المستويات، بيد أن الخبراء المستعرضين لاحظوا أن تلك البرامج كانت حالات معزولة إلى حد ما، وصدرت توصية بالنظر في اتباع نهج نظامي على كامل الصعيد الوطني إزاء التثقيف في مجال مكافحة الفساد.

29- وبشأن الممارسات الجيدة المحددة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 13، أثنى الخبراء المستعرضون على أنشطة التوعية التي يضطلع بها الاتحاد الروسي بهدف تعزيز عدم التسامح مع الفساد، وبجهداته الرامية إلى زيادة فعالية التثقيف في مجال مكافحة الفساد.



### مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- 30- تلقت إحدى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الست المشمولة بهذا التقرير توصية بشأن الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية فيما يتعلق بتدريب موظفي هيئات مكافحة الفساد الوقائية. وبتحديد أكثر، كانت تلك التوصية مركزة على الحاجة إلى زيادة معرفة موظفي تلك الهيئات بمنع الفساد.
- 31- وبشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التنقيف وبرامج التدريب والوعي بمخاطر الفساد لدى الموظفين العموميين وفقا للفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية، أصدر المستعرضون توصيات إلى خمس من أصل ست دول من هذه المجموعة الإقليمية. وأشارت التوصيات الخمس جميعها إلى الحاجة إلى تحديد المناصب العامة التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة واعتماد إجراءات مناسبة لاختيار الأفراد الذين يشغلون تلك المناصب وتدريبهم.
- 32- ورغم أن جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشمولة بهذا التقرير تلقت توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، فإن أيا من التوصيات لم يكن يتعلق بتدريب موظفي المشتريات.
- 33- وقدمت خمس من أصل ست دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معلومات عن أنشطة التوعية وبرامج تنقيف الجمهور بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية. وأفادت دولتان بأنهما وضعتا مناهج دراسية للمدارس تعزز المبادئ والقيم الأخلاقية بين الطلاب في مختلف مستويات التعليم. وأبلغت الدول الثلاث الأخرى عن تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمواطنين من خلال طائفة من الأنشطة، مثل الحملات الإعلامية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية، بغية تعزيز السلوك الأخلاقي وعدم التسامح مع الفساد. ولم يُصدر الخبراء المستعرضون توصيات فيما يتعلق بهذا الحكم من أحكام الاتفاقية.
- 34- وُحِدَت "شبكة الشباب من أجل الشفافية" في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، التي تعزز ثقافة النزاهة في أوساط الشباب المحليين، باعتبارها ممارسة جيدة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية.

### مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى

- 35- من بين الدول العشر من دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى المشمولة بهذا التقرير، قدمت 4 دول معلومات عن تدريب موظفي هيئات مكافحة الفساد الوقائية بموجب الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية. بيد أن غالبية الدول (9 من أصل 10) في هذه المجموعة أفادت بأن هيئات مكافحة الفساد الوقائية فيها تمتلك ما يكفي من الموظفين والموارد. وفي هذا الصدد، صدرت توصية عامة واحدة بضمّان تزويد هيئة مكافحة الفساد الوقائية بالعدد الكافي من الموظفين.
- 36- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 7 من الاتفاقية، تلقت دولتان من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى المشمولة بهذا التقرير توصيات. واتساقا مع الاتجاه السائد في المجموعات الإقليمية الأخرى، كانت تلك التوصيات متعلقة بتدابير تحديد المناصب المعرضة للفساد وتوفير التدريب الكافي للموظفين الذين يشغلون تلك المناصب. وبالنسبة لإحدى الدولتين، استبان الخبراء المستعرضون وجود حاجة إلى التدريب على مكافحة الفساد لفئات أخرى من الموظفين العموميين أيضا. وصدرت توصية إضافية في ذلك الصدد.
- 37- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، أفادت جميع الدول العشر التي نُظِرَ فيها في هذه المجموعة الإقليمية بأن لديها نظما راسخة للمشتريات العمومية تخضع، باستثناء نظام واحد، للوائح الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وفي هذا الصدد، لم يصدر الخبراء المستعرضون توصيات تتعلق بالتدريب المتخصص لموظفي المشتريات.

- 38- وقدمت أربع دول من الدول العشر في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى التي يتناولها هذا التقرير بالتحليل معلومات عن أنشطة التنقيف والتوعية بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية. وأشارت إحدى الدول

إلى أنها أنتجت أشرطة فيديو بغرض توعية الشباب والأطفال، في حين أبلغت ثلاث دول أخرى عن برامج تعليمية عن مكافحة الفساد استحدثت على مختلف مستويات النظام التعليمي. ولم تصدر أي توصيات فيما يتعلق بهذا الحكم من الاتفاقية.

39- وحدد المستعرضون ما مجموعه 13 ممارسة جيدة تتعلق بالمواد 6 و7 و9 و13 من الاتفاقية في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. بيد أن أيا من تلك الممارسات الجيدة لم يكن متصلا بتعزيز التنقيف أو التوعية أو التدريب في مجال مكافحة الفساد.

## باء - استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية والمشتريات العمومية (الفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرة 1 من المادة 9؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52، من الاتفاقية)

40- تقضي الفقرة 5 من المادة 8 من الاتفاقية بأن تسعى الدول الأطراف إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تقضي إلى تضارب في المصالح. ويقضي حكم وثيق الصلة، هو الفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية، بأن تنظر الدول الأطراف في إنشاء نظم لإقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين، وفي اتخاذ تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتقديم تلك المعلومات إلى السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضرورياً للتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية والمطلوبة بها واستردادها. وفضلاً عن ذلك، يجب أيضاً على الدول الأعضاء أن تنظر في إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات، وفقاً للفقرة 6 من المادة 52 من الاتفاقية<sup>(5)</sup>.

41- وفيما يتعلق بالمشتريات العمومية، تقضي الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية بأن تنشئ الدول الأطراف نظم اشترى مناسبة تتسم، ضمن جملة أمور، بفاعليتها في منع الفساد. ويتعين أن تتناول هذه النظم أموراً منها التوزيع العام للمعلومات المتعلقة بإجراءات عقود الاشتراء؛ والقيام مسبقاً بإقرار ونشر شروط المشاركة في المناقصات؛ واستخدام معايير موضوعية ومقررة مسبقاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات العمومية؛ وإقامة نظم فعال للمراجعة الداخلية؛ واتخاذ تدابير لتنظيم الأمور المتعلقة بالعاملين المسؤولين عن المشتريات.

42- وعلى الرغم من أن الاتفاقية لا تشترط صراحةً استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات الإفصاح عن الموجودات وإقرارات الذمة المالية والمشتريات العمومية، فإن استخدام هذه التكنولوجيات يمكن أن يكفل فعالية وشفافية النظم في تلك المجالات. وفيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية، يمكن أن يكفل استخدام التكنولوجيا لتقديم الإقرارات وتخزينها سلامة الإقرارات وإمكانية الوصول إليها، وأن ييسر نشرها عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسمح استخدام التكنولوجيا بتبادل المعلومات بمزيد من السرعة والكفاءة بين السلطات المعنية وأن يشكل أداة أساسية لإنشاء آليات استعراض قوية، لأنه يسمح بإجراء عمليات تحقق محددة الأهداف وبمضاهة المعلومات بين مختلف قواعد البيانات.

43- وفيما يتعلق بالمشتريات العمومية، يمكن أن يعزز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التوزيع العام للمعلومات، وبذلك يضمن شفافية العمليات، والمنافسة العادلة بين مقدمي العطاءات، والتطبيق الصحيح للقواعد والإجراءات. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تيسر هذه التكنولوجيات تقديم الوثائق، وإدارتها وتقييمها لاحقاً، من جانب سلطات المشتريات وغيرها من السلطات.

(5) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية على الصعيد الإقليمي، انظر الوثيقة CAC/COSP/2021/7.

44- ويتضمن هذا القسم تحليلاً للتوصيات التي تتصل اتصالاً مباشراً بتعزيز المجالات المذكورة أعلاه أو تطويرها، حتى حين لم يذكر المستعرضون تحديداً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذا الغرض. ولا يشمل التحليل التوصيات الأخرى التي لا تتعلق بالمجالات التي يمكن تعزيزها تعزيزاً مباشراً باستخدام هذه التكنولوجيات. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، لا يتضمن التقرير سوى الممارسات المتصلة تحديداً بتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

45- وفيما يخص البيانات التجميعية عن الأحكام التي يتناولها هذا القسم بالتحليل، والتي جمعت من الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات المتاحة على الصعيد العام، كانت الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية موضوع أعداد متماثلة من التوصيات ذات الصلة (28 و27 على التوالي). وفي هذا الصدد، تلقى نصف دول مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى المشمولة بهذا التقرير توصيات بشأن جانب يمكن أن يستفيد استفادة مباشرة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإفصاح عن الموجودات (الفقرة 5 من المادة 8). وهذه النسبة أكبر من 50 في المائة في مجموعة الدول الأفريقية. وفي مجال نظم إقرارات الذمة المالية (الفقرتان 5 و6 من المادة 52)، يمكن أن يستفيد نصف دول أوروبا الشرقية وأكثر من 60 في المائة من الدول الأفريقية المشمولة بهذا التقرير من استخدام هذه التكنولوجيات.

46- وعلاوة على ذلك، تم فيما يتصل بهذين الحكمين تحديد عدد قليل جداً من الممارسات الجيدة ذات الصلة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لا ممارسة جيدة بالنسبة للفقرة 5 من المادة 8، واثنان بالنسبة للفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية).

47- وتشير البيانات إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع في مجال المشتريات العمومية (الفقرة 1 من المادة 9). وهذا ما يؤكد التحليل الإقليمي المبين أدناه ويدعمه أيضاً تحديد عدد أكبر من الممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بهذا الحكم. ومقارنة بالأحكام التي ورد تحليلها أعلاه، تلقت نسبة مئوية أقل من الدول في جميع المجموعات الإقليمية توصيات تتعلق بمسائل يمكن أن يكون تنفيذ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفيدتين فيها. وفي الوقت نفسه، حدد المستعرضون ثمانية ممارسات جيدة ذات صلة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية.

48- وتقدم الجداول والأشكال التالية لمحة عامة عن البيانات المذكورة أعلاه بشأن التوصيات.

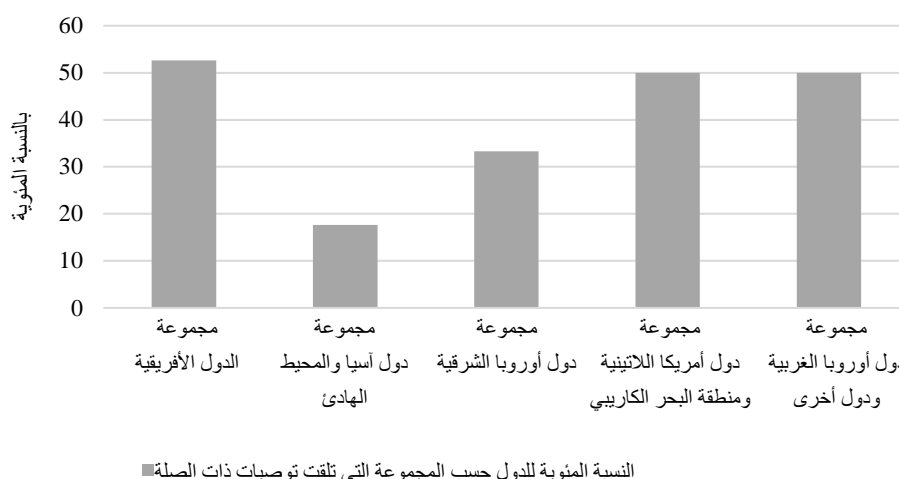
#### الجدول 5

#### التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت عدد الدول التي تلقت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	10	14	53
17	3	4	18
6	2	2	33
6	3	3	50
10	5	5	50

## الشكل الخامس

النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ  
الفقرة 5 من المادة 8



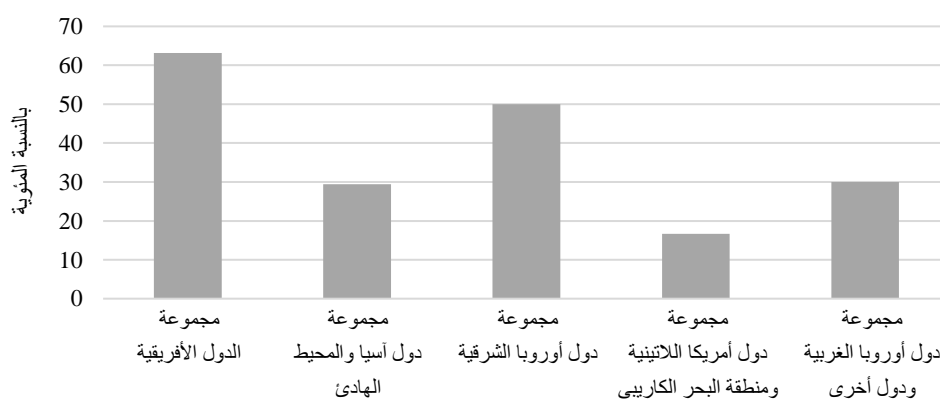
## الجدول 6

التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرتين 5 و6 من المادة 52، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	12	15	63
17	5	5	29
6	3	3	50
6	1	1	17
10	3	3	30

## الشكل السادس

النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرتين 5 و6  
من المادة 52



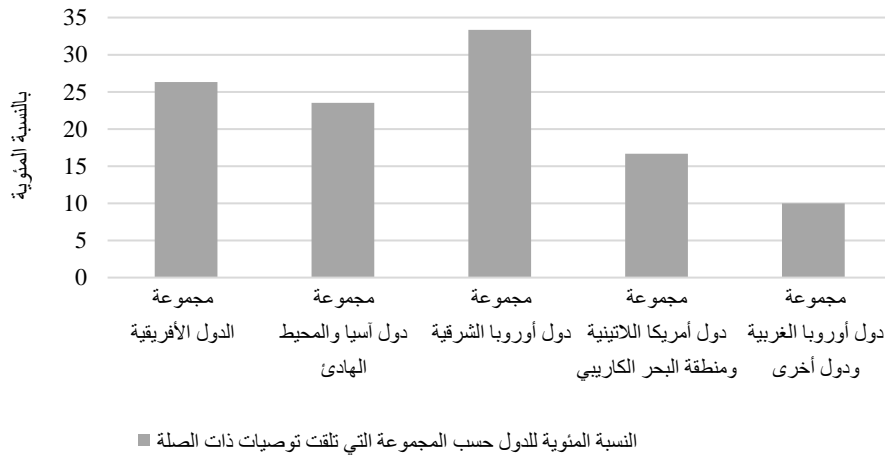
## الجدول 7

## التوصيات ذات الصلة الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 من المادة 9، حسب المجموعة الإقليمية

عدد الدول التي تلقت استعراضاتها	عدد الدول التي تلقت توصيات ذات صلة	إجمالي عدد التوصيات ذات الصلة المتلقاة	النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات ذات صلة
19	5	5	26
17	4	6	24
6	2	4	33
6	1	1	17
10	1	1	10

## الشكل السابع

## النسبة المئوية للدول، حسب المجموعة الإقليمية، التي تلقت توصيات ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 1 من المادة 9



## مجموعة الدول الأفريقية

49- قامت دولتان فقط من الدول الأفريقية التسع عشرة المشمولة بهذا التقرير بإبلاغ المستعرضين عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52). وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن هذه التكنولوجيات تُستخدم بفعالية. وفي هذا الصدد، تلقت إحدى الدولتين توصية بأن تعزز عملية تقديم الإقرارات الإلكترونية بالموجودات فيها، وفي حالة الدولة الأخرى، لاحظ المستعرضون أنه على الرغم من أنها تستخدم وسائل إلكترونية للتحقق من الإقرارات، فإنها لا تُجري أي عمليات تحقق منتظمة. وصدرت في الحالة الأخيرة توصية بالسعي إلى إنشاء نظام للتحقق من الإقرارات المقدمة من أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية (الفقرة 5 من المادة 8).

50- وأبلغت خمس دول بأن الإقرارات بالموجودات تُقدم يدويا، وبذلك استبعدت استخدام التكنولوجيا لهذا الغرض. غير أن المستعرضين لاحظوا أن إحدى تلك الدول تعكف على تطوير منصة على الإنترنت لتقديم الإقرارات، وأصدروا توصية بوضع اللمسات الأخيرة على تنفيذها. وبالنسبة لدولتين، لاحظ المستعرضون أن

عدم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يعوق فعالية نظم الإعلان لديهما، وصدرت بشأن الحاليتين توصية بتنفيذ نظم الإقرارات الإلكترونية. وتلقت أربع دول أخرى توصيات تشير تحديدا إلى إنشاء أو تعزيز تكنولوجيات لغرض الإفصاح عن الموجودات.

51- وعلى الرغم من أن الخبراء المستعرضين أثنوا على الجهود التي تبذلها سيراليون في تعزيز نظامها الخاص بالإفصاح عن الموجودات، لم تستتب أي ممارسات جيدة تتعلق تحديدا باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الإقرارات بالموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية.

52- واتساقا مع الاتجاه السائد في المجموعات الإقليمية الأخرى، أبلغت الغالبية العظمى من الدول الأفريقية المشمولة بهذا التقرير الخبراء المستعرضين عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو اعتماد استخدامها فيما يتعلق بالمشتريات العمومية (الفقرة 1 من المادة 9). وأشارت ست دول إلى أنها بصدد تطوير بوابات إلكترونية لاستخدامها في المشتريات العمومية، وتلقت ثلاث منها توصيات بمواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ تلك البوابات. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الخبراء المستعرضون دولة أخرى بأن تطور وتستخدم منصات إلكترونية علنية لتعزيز الشفافية في مجال المشتريات العمومية.

53- وأما الدول المتبقية التي قدمت معلومات عن استخدام التكنولوجيا في المشتريات العمومية فقد أبلغت أساسا عن استخدام المواقع الشبكية أو البوابات المخصصة لغرض نشر الدعوات إلى المشاركة في المناقصات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة.

54- وُحُدَّت في هذه المجموعة الإقليمية ثلاث ممارسات جيدة تتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المشتريات العمومية. وأثنى المستعرضون على الجهود التي تبذلها بوتسوانا لإنشاء نظام متكامل للاشتراء الإلكتروني وموقع شبكي يوفر إرشادات ومعلومات مفصلة في هذا الشأن. فضلا عن ذلك، اعتُبرت البوابة الشبكية للمشتريات العمومية في المغرب، والبوابة الخاصة بنشر جميع المناقصات ومنصة إدارة الاشتراء المتاح الوصول إليها لجميع أصحاب المصلحة في عملية الاختيار وترسية العقود في السنغال، ممارسات جيدة.

#### مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ

55- كما هو الحال في مجموعة الدول الأفريقية، لم تشر سوى دولتين من دول آسيا والمحيط الهادئ السبع عشرة المشمولة بهذا التقرير إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإقرارات بالموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية. وفي إحدى الدولتين، يتم تقديم الإقرارات بالموجودات إلكترونيا، وأبلغت الدولة الأخرى المستعرضين بأنها تنظر في تنفيذ نظام إيداع إلكتروني لتقديم الإقرارات واستعراضها. وفي الحالة الأخيرة، صدرت توصية بتنفيذ هذا النظام. وأشارت دولتان إشارة محددة إلى أن الإقرارات تقدم على الورق، وبذلك استبعدتا إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية لهذا الغرض في الممارسة العملية.

56- وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من دول آسيا والمحيط الهادئ المشمولة بهذا التقرير تلقت توصيات تتعلق بالفقرة 5 من المادة 8 أو الفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية، فإن سبع دول فقط تلقت توصيات تتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو تنطرق إلى مجالات يمكن أن يكون استخدام تلك التكنولوجيات مفيدا فيها. وفي ثلاث حالات، لاحظ المستعرضون الحاجة إلى تنفيذ نظام للاطلاع المتبادل على الإقرارات، وصدرت فيما يتعلق بأربع دول توصيات تتصل بنظم الرصد والتحقق.

57- واستبينت ممارستان جيدتان فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 5 من المادة 8 والفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية، غير أن أيًا منهما لم تكن تتصل باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

58- وخلافا لما حدث في حالة الإقرارات بالموجودات، قدمت غالبية الدول في هذه المجموعة الإقليمية معلومات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو اعترام استخدامها في المشتريات العمومية. وأفادت ست دول بأنها استخدمت تلك التكنولوجيات في نشر الدعوات إلى المشاركة في المناقصات وفي نشر الوثائق. بيد أن المستعرضين لاحظوا، بالنسبة لإحدى الدول، أنه على الرغم من أن التشريعات ذات الصلة تشير إلى الإعلان على الصعيد العام بالوسائل الإلكترونية عن الدعوات إلى المشاركة في المناقصات، فإنه لم تكن هناك معلومات متاحة عن هذه الممارسات. وفضلا عن ذلك، أفادت خمس دول بأنها أنشأت بوابات للمشتريات العمومية، إلا أن المستعرضين لاحظوا على وجه التحديد عدم وجود هذه التكنولوجيات في إحداها. وأبلغت دولتان المستعرضين بأنه يجري تنفيذ نظم إلكترونية للمشتريات العمومية أو يعتمزم تنفيذها.

59- وكانت ست من التوصيات الصادرة لدول آسيا والمحيط الهادئ المشمولة بهذا التقرير تتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو يمكن أن يكون استخدام تلك التكنولوجيات مفيدا فيها بصورة مباشرة. وأصدر المستعرضون تلك التوصيات فيما يتعلق بأربع دول، وشملت تلك التوصيات توصيتين لدولتين بأن تواعلا جهودهما الرامية إلى إنشاء نظم اشتراء إلكتروني. وتتعلق التوصيات المتبقية بتوزيع المعلومات المتعلقة بإجراءات الاشتراء على الصعيد العام أو، في إحدى الحالات، بتعزيز أساليب جمع البيانات المتعلقة بالمشتريات العمومية وتحليلها وإتاحتها.

60- ومن حيث الممارسات الجيدة، أثنى المستعرضون على نظم الاشتراء الإلكتروني في إندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية.

### مجموعة دول أوروبا الشرقية

61- أبلغت غالبية الدول التي جرى تحليلها (أربع من أصل ست دول) في مجموعة دول أوروبا الشرقية عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية التي تنظمها الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية. وبينما أشارت إحدى الدول إلى وجود واجب بتقديم الإقرارات بالموجودات إلكترونيا، أبلغت دولة أخرى عن استخدام موقع شبكي لنشر الإقرارات دون أن تحدّد وسيلة تقديمها. وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن الدولتين المتبقيتين لم تكونا تستخدمان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لهذا الغرض في وقت إجراء الاستعراض، فقد أبلغنا المستعرضين باعترامهما تنفيذ هذه النظم. وبتحديد أكثر، تعتمزم إحدى الدولتين استخدام برمجيات للإيداع الإلكتروني للإقرارات بالموجودات، وتعتمزم الأخرى استهلال نظام مؤتمت للتحقق من تلك الإقرارات. وفي الحالتين كلتيهما، أصدر المستعرضون توصية بتنفيذ تلك التكنولوجيات.

62- وأصدر المستعرضون أيضا توصيات إلى ثلاث دول أخرى بالسماح بإطلاع السلطات المختصة في الدول الأخرى على الإقرارات بالموجودات. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، أثنى المراجعون على إتاحة أرمينيا الإقرارات بالملكات والدخل على موقع شبكي مخصص.

63- وكما هو الحال في المجموعات الإقليمية الأخرى، فإن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال المشتريات العمومية أكثر انتشارا. وتستخدم تلك التكنولوجيات جميع دول أوروبا الشرقية التي جرى تحليلها في هذا التقرير، باستثناء دولة واحدة. وفي هذا الصدد، أفادت دولة واحدة بأن اشتراء السلع والأشغال والخدمات يجب أن يتم حصرا من خلال منصات إلكترونية، وأفادت دولة أخرى بأن تشريعاتها المتعلقة بالمشتريات تنص تحديدا على المناقصات الإلكترونية. وأبلغت الدول المتبقية عن أن لديها نظاماً أو بوابات إلكترونية للمشتريات العمومية.

64- وأصدر المستعرضون توصيتين ذاتي صلة تتعلقان بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية إلى دولتين من دول أوروبا الشرقية الست التي جرى تحليلها. وفي الحالتين كلتيهما، كانت التوصيتان المذكورتان متصلتين

بتنفيذ نظم الاشتراء الإلكتروني أو تعزيزها. وعلى وجه الخصوص، صدرت إحدى التوصيات لاعتماد تشريع شامل بشأن المشتريات العمومية من أجل تحسين الشفافية بوسائل من بينها استحداث نظم اشتراء إلكتروني. وفي حالة الدولة الأخرى، كانت التوصيات الثلاث الصادرة عن الخبراء المستعرضين بشأن هذا الحكم تتعلق بنشر خطط المشتريات العمومية على بوابة المشتريات العمومية، وبأن تُدرج في التشريع المقبل إمكانية نشر قاعدة بيانات عن القرارات تشمل جميع قرارات الاشتراء السابقة، وبضمان أن تُنشر سجلات العقود المنقذة على بوابة المشتريات العمومية.

65- ولم تحدّد في هذه المجموعة الإقليمية سوى ممارسة جيدة واحدة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية. وأثنى المستعرضون على نظام الاشتراء الإلكتروني الذي ينفذه الاتحاد الروسي، والذي ييسر استخدام الإنترنت لتقديم العطاءات، واختيار المتعاقدين، وتبادل الوثائق بين المشاركين في إجراءات الاشتراء.

### مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

66- قدمت ثلاث من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الست المشمولة بهذا التقرير معلومات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية. وفي هذا الصدد، وبينما أبلغت إحدى الدول عن إمكانية استخدام تلك التكنولوجيات لتقديم الإقرارات بالموجودات، كانت الدولتان الأخرتان تستخدمان موقعين شبكيين لنشر الإقرارات التي تم تقديمها بالفعل. واعتبر المستعرضون استخدام موقع شبكي مخصص لنشر الإقرارات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات ممارسة جيدة.

67- وأما الدول المتبقية فلم تقدم معلومات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو، في حالة دولة واحدة، استبعدت على وجه التحديد تلك الإمكانية فيما يتعلق بتقديم الإقرارات، التي لا يمكن تقديمها إلا كتابة.

68- وبالنسبة لجميع الدول في هذه المجموعة الإقليمية تقريباً، أصدر المستعرضون توصيات فيما يتعلق بالفقرة 5 من المادة 8 والفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية. وعلى الرغم من أن أيًا من هذه التوصيات لم يشر تحديداً إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن استخدام تلك التكنولوجيات يمكن أن يكون مفيداً فيما يتعلق بمعظم التوصيات، أي التوصيات التالية: إجراء عمليات فحص عشوائية للإقرارات؛ وزيادة تواتر تقديم الإقرارات؛ وإنشاء نظام قوي للتحقق من مضمون الإقرارات؛ واعتماد تدابير للسماح بتقديم معلومات إلى السلطات المختصة في الدول الأخرى؛ والتمكين من مضاهاة المعلومات مع مختلف المصادر.

69- وأما استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الاشتراء فهو أكثر شيوعاً. وقد أبلغت جميع دول هذه المجموعة الإقليمية، باستثناء دولة واحدة، عن استخدام هذه التكنولوجيات، من بينها أربع دول أنشأت منصات مخصصة للمشتريات العمومية. ولاحظ المستعرضون أن إحدى تلك الدول اعتمدت طريقة اشتراء لا يمكن تنفيذها إلا بالوسائل الإلكترونية. وأبلغت إحدى الدول عن استخدام موقع شبكي لنشر الدعوات إلى المشاركة في المناقصات، وفي حالات معينة، لنشر وثائق أخرى ذات صلة.

70- ولم يحدد المستعرضون أي ممارسات جيدة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية. بيد أن تنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون له تأثير في التوصية الصادرة إلى إحدى الدول بشأن الحاجة إلى تعزيز التدابير القائمة في مجال المشتريات العمومية بغية ضمان أن يكون نظام المشتريات العمومية قائماً على الشفافية.

### مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى

71- لم يبلغ أكثر من نصف دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى التي جرى تحليلها (ست من أصل عشر دول) عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة



المالية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52). وعلاوة على ذلك، أشارت دولة أخرى على وجه التحديد إلى أن القرارات تقدم على الورق، ولذلك بدا أنها تستبعد إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في هذا السياق.

72- وأبلغت الدول الثلاث المتبقية عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض شتى. فبينما أبلغت إحدى الدول المستعرضين عن استخدام موقع شبكي لنشر القرارات المقّمة، شددت دولة أخرى على أن تلك القرارات تقدّم إلكترونياً. وأوضحت دولة أخرى من هذه المجموعة الإقليمية بمزيد من التفصيل أن القرارات تقدّم وتُنشر ويُتحقق منها باستخدام الوسائل الإلكترونية. وعلى وجه الخصوص، كانت تلك الدولة قد طورت برمجية متخصصة للتنبؤ بعمل عن طريق استعراض قائمة مقدمي القرارات يوميا وتجمع أي معلومات جديدة ذات صلة متاحة للجمهور.

73- وتلقت 6 من أصل 10 دول من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى المشمولة بهذا التقرير توصيات بشأن المجالات التي يمكن تحسينها بتنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات النمة المالية. وأوصى الخبراء المستعرضون بأن تتشأ تلك الدول آليات لاستعراض القرارات بالموجودات والتحقق منها أو أن تعزّز الآليات القائمة لهذا الغرض. وفضلا عن ذلك، تلقت ثلاث دول أيضا توصيات بشأن الحاجة إلى توفير هذه المعلومات أو جعلها متاحة للجمهور.

74- وفيما يتعلق بالمشتريات العمومية (الفقرة 1 من المادة 9)، وخلافا لما حدث في المجموعات الإقليمية الأخرى، لم يتم سوى نصف دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى التي يتناولها هذا التقرير بالتحليل بإبلاغ المستعرضين عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا المجال. وأبلغت ثلاث من تلك الدول عن أن لديها منصات متخصصة للمشتريات العمومية، من بينها دولة واحدة أشارت إلى أن تقديم الإعلانات عن المناقصات وتقديم العطاءات كليهما يمكن أن يتم إلكترونياً. ولاحظ المستعرضون أيضا أن هذه الممارسة يمكن أن تكسر الحواجز وتشجع المنافسة.

75- وعلى الرغم من أن بعض الدول لم تقدم معلومات عن استخدام التكنولوجيا في المشتريات العمومية، فقد أبلغت اثنتان منها بأنهما تعكفان على تنفيذ تكنولوجيا لتحقيق هذه الغاية، أو أنهما وضعتا الأساس القانوني لذلك الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم أن ثلاث دول تلقت توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، إلا أن دولة واحدة منها فقط تلقت توصية بشأن نشر بيانات إضافية على بوابة المشتريات العمومية القائمة.

76- وأثنى المستعرضون على بوابات ومنصات المشتريات العمومية التي أنشئت في أيرلندا والبرتغال واليونان.

## جيم - نظرة استشرافية

77- يعرض هذا التقرير تحليلاً لـ 58 خلاصة وافية منجزة وللمعلومات الأكثر تفصيلاً التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية المتاحة على الصعيد العام. ومع توافر مزيد من البيانات المستمدة من الاستعراضات القطرية المنجزة، سُنحّد في التقارير الإقليمية المقبلة اتجاهات وتحليلات أشمل، وستُستخدم تلك الاتجاهات والتحليلات في إبقاء فريق استعراض التنفيذ على علم بما استُبين في سياق الاستعراضات من تجارب ناجحة وتحديات. وفيما يتعلق بالتقارير الإقليمية المقبلة، سيتم اختيار مواضيع مختلفة من بين المواضيع التي يمكن أن تخضع لتحليل إقليمي أدق.